S/PV.9506

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9506**

الخميس، 14 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد دي لا غاساكا لوبيس دومينغيس	(إكوادور)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيدة شاندا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أوسي – مينساه
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد بامبيسا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-40700 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/984، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): نال مشروع القرار 15 صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2716 (2023).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب الولايات المتحدة بتجديد ولاية فريق الرصد بموجب القرار 1988 (2011) اليوم لمدة سنة إضافية وإعادة تأكيد نظام تجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة المحدد الأهداف المفروض بموجب القرار 1988. وتشكل نتيجة تصويت اليوم تأكيدا على استمرار أهمية نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار 1988 في دعم السلام والاستقرار في أفغانستان.

نحن نعلم أن تقارير فريق الرصد المنشأ بموجب القرار 1988 لا تزال حاسمة الأهمية لفهم أثر الجزاءات على الكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة والأحداث على أرض الواقع في أفغانستان على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، تمكن تلك الرؤى الدول الأعضاء من تتبع ما إذا كانت طالبان تفي بالتزاماتها، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان للنساء والفتيات، فضلا عن وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق، والظروف الآمنة للعاملين في المجال الإنساني، وتقديم المساعدة بشكل مستقل.

مرة أخرى، تعرب الولايات المتحدة عن امتنانها لاتخاذ هذا القرار البالغ الأهمية (القرار 2716 (2023)) ولمشاركة الأعضاء البناءة ونحن نعمل على تجديده.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): تمر أفغانستان بمرحلة حرجة من التعمير السلمي. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل اهتمامه والتزامه، وأن يعزز المشاركة البناءة مع السلطات الأفغانية، وأن يساعد أفغانستان على الخروج من محنتها الإنسانية، وتحسين اقتصادها وسبل عيشها وتنشيط تنميتها، وتحسين حماية حقوق الإنسان، والاندماج في أسرة الأمم.

ولا يزال التهديد الإرهابي في أفغانستان خطيرا، مع استمرار تواطؤ تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة وحركة تركستان الشرقية الإسلامية وحركة الطالبان في باكستان وغيرها من القوى الإرهابية فيما بينها وإثارة الاضطرابات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحافظ على درجة عالية من اليقظة، وأن يلتزم بالتضامن والتعاون، وأن يتخلى عن المعايير المزدوجة، وأن يساعد أفغانستان على مكافحة جميع أنواع القوى الإرهابية بفعالية، وأن يحول بحزم دون أن تصبح أفغانستان مرة أخرى مركزا للمنظمات الإرهابية.

وبناء على ذلك، تؤيد الصين تجديد ولاية فريق الرصد وصوتت مؤيدة له الآن. ونأمل أن ينفذ الفريق ولاية المجلس تنفيذا صارما، وأن يتابع عن كثب الحالة والتهديد الإرهابي في البلد، وأن يقدم تقريرا إلى المجلس في الوقت المناسب. تدعو الصين دائما إلى إقامة اتصال

مباشر بين الفريق والسلطات الأفغانية وإلى قنوات اتصال فعالة. ونقدر إدراج حكم في القرار 2716 (2023) يشجع الفريق على زيارة أفغانستان والتواصل مع جميع الأطراف الأفغانية. ونأمل أن تتم زيارة الفريق بسلاسة وفي أقرب وقت ممكن.

وكما ورد في فقرة ديباجة القرار 2716 (2023)، ينبغي للمجلس أن يكفل تعزيز نظام الجزاءات للسلام والاستقرار في أفغانستان بشكل فعال وأن يجري التعديلات اللازمة في ضوء الحالة على أرض الواقع. وقد أبدى التقييم المستقل للحالة في أفغانستان ملاحظات مماثلة (انظر S/2023/856). وفي ضوء الحالة الراهنة، تعتقد الصين أنه ينبغي للمجلس أن يدخل تعديلات في الوقت المناسب على تدابير الجزاءات من أجل مشاركة المجتمع الدولي بشكل عملي مع أفغانستان وتجنب أي تأثير سلبي على التنمية وسبل عيش الشعب الأفغاني.

وكخطوة أولى، واستنادا إلى الممارسة السابقة وممارسات جميع الأطراف، ينبغي للمجلس أن يستأنف في أقرب وقت ممكن الإعفاءات من حظر السفر الممنوحة لبعض المسؤولين في حركة طالبان الأفغانية. وتؤكد الصين دائما أن الإعفاءات من حظر السفر أداة ضرورية لتسهيل الحوار والمشاركة، وليست ورقة مساومة للضغط، وتقدم مقترحات محددة في سياق المشاورات. ومما يؤسف له أنها لم تنعكس في القرار. ونأمل أن يواصل أعضاء المجلس اتصالاتهم بشأن هذه المسألة، وأن يتحلوا بالواقعية والمرونة، وأن يسعوا جاهدين إلى إيجاد حل في أقرب وقت ممكن يلبي شواغل جميع الأطراف، بغية دعم الحوار والتعاون مع السلطات الأفغانية في المرحلة القادمة.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): صوت الاتحاد الروسي مؤيدا القرار 2716 (2023)، الذي يمدد لمدة 12 شهرا ولاية فريق الرصد المعني بنظام الجزاءات المفروضة على الطالبان بموجب القرار 1988 (2011). وقد أيدنا باستمرار أنشطتها ونعتقد أن تقاريرها توفر دعما مفيدا لعمل لجنة القرار 1988 المعنية بالجزاءات المفروضة على حركة الطالبان.

منذ البداية، تحركنا انطلاقا من الحاجة إلى تمديد تقني للسماح للخبراء بأداء مهامهم من دون عوائق. ويسرنا أن نرى أن النص يشير إلى أهمية سفر فريق الرصد إلى أفغانستان، الذي كان تقليديا – ولا يزال – أحد الشروط الرئيسية لاضطلاع الفريق بولايته بفعالية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالدعوة الموجهة إلى خبراء الفريق لزيارة أفغانستان، بما في ذلك إجراء اتصالات مع سلطات الأمر الواقع.

ونلاحظ أيضا أن النص يتضمن إشارة إلى ضرورة تنقيح نظام جزاءات القرار 1988، استنادا إلى التوصيات التي أعدها فريق الرصد عقب اتصالاته مع الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، نأسف أسفا بالغا لأن النص لم يتضمن تمديد الإعفاءات من حظر السفر لـ 11 عضوا من أعضاء الطالبان.

ونعتقد أنه من المهم مواصلة المناقشات بشأن تلك المسائل في إطار لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 1988.

رفعت الجلسة الساعة 10/10.